الجمهوريـة التونسيـة

وزارة الفلاحة

08

الى السادة

رئيس مؤسسة البحث والتعليم العالي الفلاحي

المديرين العامين للإدارات المركزية

المدير العام لوكالة الإرشاد والتكوين الفلاحي

المندوبين الجهويين للتنمية الفلاحية

رؤساء المنشآت و المؤسسات العمومية التي لا تكتسي صبغة إدارية

المديرين العامين للمجامع المهنية المشتركة و المراكز الفنية والتعاضديات المركزية

المديرين العامين للشركات التعاونية و مديري وحدات الإنتاج الفلاحي

المديرين العامين لمؤسسات البحث و التعليم العالي الفلاحي

المدير العام للمرصد الوطني للفلاحة

المدير العام للمركز الوطني لليقظة الصحية الحيوانية

المديرالعام للمخبر المركزي لتحليل الأغذية الحيوانية

المدير العام لوكالة المعدات لتسوية الأراضي الفلاحية

المدير العام لوكالة التنقيب عن المياه

مدير وكالة إستغلال الغابات

مدير مكتب مراقبة وحدات الإنتاج الفلاحي

مدير مكتب التقييم و البحوث المائية

مديري معاهد و مراكز التكوين المهنية الفلاحية والصيد البحري

21 أوت 2013

268 ..

قائمة الأوراق المرسلة

بيان محتويات الأوراق	عدد الأوراق	الملاحـــظات
مراسلة صادرة عن وزارة التكوين المهني والتشغيل تتعلق بتنفيذ البرنامج الخصوصي لإنتداب 10000 مساند للمرافق العمومية.	01	تحال عليكم للتفضل بإبداء الرأي بخصوص التمشي المقترح لتنفيذ هذا البرنامج و تحديد حاجياتكم من الخطط في أجل اقصاه 23 أوت 2013.
المصاحيب: ملف.	01	
الجملة	02	

00.10.09.99

توصلت بالوثائق المذكورة أعلاه

في.....

في.....

عن وزير الفلاحة

المديرة العامة

للمصالح الإدارية والمالية

الإمضاء: زهيرة القروي

وزارة الفلاحة –30 نهج آلان سافاري تونس 1002

الهاتف : 71 786 833 الفاكس : 71799457/71780391 – البريد الإلكتروني : mag@ministeres.tn

الجمهورية التونسية

وزارة التكوين المهني والتشغيل

الوزير

5641

تونس في،

12 أوت 2013

من وزير التكوين المهني والتشغيل

وزارة الفلاحة
مكتب الضبط المركزي
14 اوت 2013
تحت عدد 21823

إلى

السيد وزير الفلاحة

الموضـــوع : حول تنفيذ البرنامج الخصوصي لانتداب 10.000 مساند للمرافق العمومية.

المصاحيب :
- وثيقة حول التمشي المقترح لتنفيذ البرنامج.
- جدول الخطط المخصصة في إطار البرنامج.
- نسخة من جلسة العمل الوزارية.

وبعد،

تجسيما لتوصيات جلسة العمل الوزارية المنعقدة بتاريخ 14 ماي 2013 والمتعلقة بتكليف وزارة التكوين المهني والتشغيل بالتنسيق مع الهيئة العامة للوظيفة العمومية وبقية الوزارات المعنية بالإسراع بضبط التمشّي النّهائي الّذي سيعتمد في تنفيذ البرنامج الخصوصي لانتداب 10.000 طالب شغل، وفي إطار الإعداد لهذا البرنامج الّذي يشتمل على تكوين طالبي الشغل وإعدادهم للقيام بمهام المساندة في المرافق العمومية في مجال الاستقبال والخدمات الإدارية...

يرجى التفضّل بإبداء ملاحظاتكم حول التمشي المقترح اعتماده في تنفيذ هذا البرنامج (وفقا للأنموذج المصاحب) وتحديد حاجياتكم من الخطط (وفقا للأنموذج المصاحب) وذلك بالتنسيق مع الهياكل تحت الإشراف ومدّ وزارة التكوين المهني والتشغيل بها في أجل أقصاه 28 أوت 2013.

والسّـلام

وزير التكوين المهني والتشغيل

نوفل الجمّالي

016212 18.08.13

الجمهوريّة التّونسية
وزارة التكوين المهني والتشغيل

التمشي المقترح لتنفيذ البرنامج الخصوصي لانتداب 10.000 مساند للمرافق العمومية

الإجراء	الإنجاز	الملاحظات /الصّعوبات
مدّة تنفيذ البرنامج	- تشمل هذه الإنتدابات 10.000 مساند للمرافق العمومية وذلك في إطار برنامج سنة 2013 و2014 بعنوان ميزانية 2013 وذلك ضمن برنامج تكوين لمدّة سنتين تشفع بانتداب مباشر. - ضرورة إدراج هذه الانتدابات ضمن الحصة التي **ستخصّص ضمن ميزانية 2016.**	
تنفيذ البرنامج	التنفيذ على مرحلتين وكمرحلة أولى سيتمّ إنجاز إنتداب 5000 منتفع .	
الفئات المعنية	- 10.000 مساند منهم 8000 حامل لشهادة عليا و2000 مستوى سنة رابعة نظام جديد (سابعة نظام قديم) ومستوى الباكالوريا أو ما يعادلها. - تشمل الانتدابات ما يلي : 1. **تسوية المنتفعين ببرامج الصندوق الوطني للتشغيل ضمن جزء من البرنامج** وذلك بالنسبة إلى: • <u>المتربصين بالخدمة المدنية التطوعية</u> المباشرين بالقطاع العمومي والذين استوفوا حقّ الإنتفاع بعقدين مسترسلين (حوالي 1100). • <u>المتربصين بالآلية 20</u> المباشرين بالقطاع العمومي بتأطير من الجمعيات والذين استوفوا حقّ الإنتفاع بـ 4 سنوات (حوالي 160). 2. **انتداب حوالي 3500 من العاطلين عن العمل والمسجلين بمكاتب التشغيل والعمل المستقل** (2800 من حاملي الشهادات العليا و 700 مستوى سنة رابعة ثانوي نظام جديد (سابعة ثانوي نظام قديم) ومستوى الباكالوريا أو ما يعادلها.	

الإجراء	الإنجاز	الملاحظات /الصّعوبات
تحديد الإختصاصات	تتولى الهياكل العمومية ضبط الاختصاصات	
شروط الانتداب	أن يكون المترشّح عاطلا عن العمل ويتمّ التثبت من ذلك بالخصوص طبقا للتمشي التالي: ▪ عدم الانتفاع بالتغطية الاجتماعية لمدّة تتجاوز سنتين متتالية في تاريخ غلق باب الترشح للانتفاع بالبرنامج. ▪ عدم مزاولة نشاط مهني والحصول مقابله ،على الأقل، على الأجر الأدنى الصناعي المضمون للسنة المعنية بمزاولة النشاط.	
اختبارات القبول	ينظّم كلّ هيكل مناظرات لقبول من سيشملهم البرنامج ويتمّ ذلك في صيغة اختبارات كتابية (أسئلة متعددة الاختيارات) واختبارات شفاهية تشرف عليها لجنة تحدث صلب كلّ هيكل معني .	
التكوين والتربصات	يتمّ إدراج المقبولين في حلقات تكوينيّة يتمّ تنظيمها من قبل الوزارة المعنية بالانتداب وتسند للمنتفعين منحة بـ 200 د بالنسبة لحاملي الشهادات العليا و 100 د لبقية المستويات تصرف على موارد الصندوق الوطني للتشغيل.	

الجمهورية التونسية

وزارة التكوين المهني والتشغيل

الخطط المخصصة للبرنامج الخصوصي لانتداب 10.000 مساند للمرافق العمومية

الهيكل المعني (وزارة / مؤسسة عمومية/منشأة عمومية)	عدد الخطط	المستوى التعليمي المطلوب*	الإختصاص المطلوب	وصف النشاط	مكان العمل

*شهادة عليا أومستوى سنة رابعة نظام جديد (سابعة نظام قديم) ومستوى الباكالوريا أو ما يعادلها.

الجمهورية التونسية
رئاسة الحكومة
-*-
الديوان
ض.و-

محضـــــــــر
جلســـــة العمـــــل الوزاريـــــة
ليـــوم الثلاثاء 14 مـــــاي 2013

الموضوع : * تسوية المنتفعين ببرامج الصندوق الوطني للتشغيل:
- الآلية 16
- الآلية 20
- الخدمة المدنية التطوعية
****

أشرف السيد نور الدين البحيري الوزير لدى رئيس الحكومـــة، يـــوم الثلاثاء 14 مـــــاي 2013 بقصر الحكومة بالقصبة علـــى جلســـة عمـــل وزارية خصصت للنظر في ملف تسوية المنتفعين ببرامج الصندوق الوطني للتشغيل الآليتين 16 و20 والخدمة المدنية التطوعية، وذلك بحضور السادة:

- رضا السعيدي — الوزير لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون الاقتصادية
- لمين الدغري — وزير التنمية والتعاون الدولي
- نوفل الجمالي — وزير التكوين المهني والتشغيل
- الشاذلي العابد — كاتب الدولة لدى وزير المالية
- رضا عبد الحفيظ — الكاتب العام للحكومة
- حبيب الكشو — مستشار لدى رئيس الحكومة مكلف بالشؤون الاجتماعية
- سليم بسباس — مستشار لدى رئيس الحكومة

• نبيل عجرود	رئيس الهيئة العامة للوظيفة العمومية
• وليد الذهبي	مكلف بمأمورية بديوان رئيس الحكومة
• خالد المكني	مكلف بمأمورية بديوان الوزير لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون الإقتصادية
• لطفي واردة	مكلف بمأمورية بديوان رئيس الحكومة
• محمد أمين عاشور	كاهية مدير بالهيئة العامة للوظيفة العمومية
• فوزي مقصود	مستشار المصالح العمومية برئاسة الحكومة
• ابراهيم بن علي	مدير عام بوزارة الداخلية
• الحبيب حويج	مدير عام بوزارة المالية
• عماد التركي	رئيس ديوان وزير التكوين المهني والتشغيل
• محمد صالح الشطي	مدير عام مكلف بمأمورية بوزارة الشؤون الاجتماعية
• الطيب الزارعي	مدير عام بوزارة التكوين المهني والتشغيل
• فيصل الزهار	مدير بوزارة التكوين المهني والتشغيل

افتتح السيد نور الدين البحيري الوزير لدى رئيس الحكومة، أشغال الجلسة ثم أحال الكلمة إلى السيد نوفل الجمالي وزير التكوين المهني والتشغيل الذي قدم العرض التالي :

تقدم هذه المذكرة مقترحات لتسوية وضعية المنتفعين بـــ 3 برامج تربصات ضمن تدخلات الصندوق الوطني للتشغيل وذلك في إطار نظرة شاملة تأخذ بعين الاعتبار خصوصية كل برنامج وما يمكن أن يترتب عن تسوية وضعية المنتفعين بكلّ برنامج من تأثير على بقيّة المنتفعين الذين سيطالبون بالتسوية.

I. برنامج التربصات في أشغال ذات مصلحة عامة (الآلية 16)

❖ تعريف البرنامج :

يهدف برنامج التربص ضمن أشغال مصلحة عامة (الآلية 16) إلى تكوين طالبي الشغل في نطاق المشاريع ذات صبغة جهوية أو محلية (صيانة البناءات العمومية، بناء، دهن، ترصيف...).

❖ **عدد المنتفعين :**

ينتفع حاليا بهذا البرنامج 21 ألف شاب وشابة موزعين على كامل تراب الجمهورية مع الإشارة إلى أنّ اللذين كانوا ينتفعون بهذا البرنامج سنة 2010 هم في حدود 10 آلاف وتمّ تسجيل تضاعف هذا العدد خلال سنة 2011 ليصل إلى حوالي 21 ألف منتفع.

❖ **الاشكاليات :**

زاغ البرنامج عن الأهداف الموضوعة له بعد أن تمّ إدراج المنتفعين بالإدارات والهياكل العمومية عوضا عن الالتزام بإدماجهم في أشغال ذات مصلحة عامة. كما أنّه لم يكن يشمل عند الانطلاق حاملي شهادات التعليم العالي (1486 منتفعا).

❖ **التمشي المعتمد :**

نظرا للضغوطات التي واجهتها الولايات وفي غياب حلول لإدماج هذه الفئة وللتخفيف من حدّة الاعتصامات والتوترات وبالتنسيق مع وزارة الداخلية تمّ بداية من سنة 2012 إقرار تجديد عقود المتربصين الذين هم بصدد التربص مع دعوة الولاة إلى عدم إبرام عقود جديدة.

أوصت جلسات العمل الوزارية المنعقدة سنة 2012 بتشكيل لجنة تضم ممثلين عن مختلف الهياكل لضبط قوائم المؤهلين للتسوية في إطار برنامج على 5 سنوات والمباشرين للعمل الفعلي على أساس 3 عقود مسترسلة على الأقل والمدرجين ضمن البرنامج قبل موفى سنة 2010. وقامت وزارة التكوين المهني والتشغيل بإعداد تطبيقة معلوماتية أمكن من خلالها توفير معطيات محيّنة للمنتفعين حسب الوزارات والولايات والجنس والمستوى التعليمي...

❖ **المقترحات :**

الشروع في تسوية وضعية المنتفعين بالبرنامج على خمس سنوات ليشمل كافة المنتفعين من حاملي شهادات التعليم العالي (1486 منتفعا) و4 آلاف منتفعا من بقية المستويات بالاعتماد على معايير يتم ضبطها بالتنسيق مع جميع الوزارات المعنية ومكونات المجتمع المدني.

الترفيع في المنحة المسندة للمواصلين ضمن الآلية 16 من 120 دينارا إلى 200 دينارا وهو ما يعادل كلفة 13 مليون دينارا تحمل على موارد الصندوق الوطني للتشغيل ولا تستوجب اعتمادات إضافية،علما أنّ المنحة المسندة ضمن برنامج الحضائر هي في حدود 250 دينارا

II. برنامج الخدمة المدنية التطوعية :

❖ الإشكاليات المطروحة :

تمّ وضع نسبة من المنتفعين بالهياكل العمومية، وذلك بالرغم من أنّ هذا البرنامج هو بالأساس تربص في الجمعيات، وعلى غرار المنتفعين ببرنامج الآلية 16 يطالب المنتفعون ببرنامج الخدمة التطوعية بإدماجهم بالإدارات العمومية خاصة وأنهم يباشرون مهاما فعلية وخاصة المتواجدون منهم بالمدارس الابتدائية والثانوية.

❖ المقترح :

- إعطاء أولوية الانتفاع بالبرنامج الخصوصي للانتداب في مجال المرافق المدرسي ومساند المرافق العمومية (20 ألف) لتسوية جزء من المنتفعين ببرنامج الخدمة المدنية التطوعية من الذين يتربصون بالإدارات والهياكل العمومية والمباشرين للعمل الفعلي على أساس عقدين مسترسلين.

III. برنامج التربص ضمن الجمعيات والمنظمات الوطنية (الآلية 20):

❖ تعريف البرنامج :

يهدف البرنامج إلى الرفع من نسبة التأطير بالجمعيات أو المنظمات الوطنية وإتاحة الفرصة لطالبي الشغل من حاملي الشهادات العليا للاندماج في موطن عمل مؤجر وذلك في إطار تربصات بالجمعيات أو المنظمات الوطنية لإكسابهم كفاءات إضافية تمكنهم لاحقا إما من الاندماج بالجمعيات أو بالمنظمات الوطنية أو بالمؤسسات الاقتصادية.

وقد شهد البرنامج جملة من التطورات حيث كان في البداية لمدة ثلاث سنوات ثم أضيفت إليه سنتين (خلال سنة 2004) في صيغة عقد تشغيل، وعلى إثر إعادة هيكلة برامج التشغيل سنة 2009 تم إعادة النظر في مدة العقد الذي أصبح ثلاث سنوات وأصبح مثل بقية البرامج الممولة عن طريق الصندوق الوطني للتشغيل في صيغة عقد تربص. وقد تم في أوائل شهر جانفي 2011 إعادة النظر في المدّة لتصبح أربع سنوات.

❖ **عدد المنتفعين :**

يبلغ عدد المتعاقدين مع الجمعيات حاليا 3500 منتفعا، مع العلم أن هؤلاء المنتفعين ينهون عقودهم في إطار هذا البرنامج في أجل أقصاه موفى سنة 2013.

❖ **الاشكاليات المطروحة :**

من ناحية أخرى وعلى مستوى التنفيذ، اتضح أن نسبة لا بأس بها من المنتفعين تم وضعهم على ذمة الإدارة مما أدى إلى مطالبة هؤلاء بتسوية وضعياتهم المهنية. مع الملاحظ أنّ هناك شريحة أخرى من المنتفعين يطالبون كذلك بتسوية وضعياتهم المهنية بالمؤسسات الإدارية التي تشرف على الجمعيات الذين ينتمون إليها، على غرار الجمعيات المنضوية تحت إشراف وزارة الشؤون الاجتماعية وغيرها.

❖ **المقترح :**

اعتماد نفس التوجه المقترح بالنسبة للخدمة المدنية التطوعية والمتمثل في إعطاء أولوية الانتفاع بالبرنامج الخصوصي للانتداب في مجال المرافق المدرسي ومساند المرافق العمومية (20 ألف) لتسوية المنتفعين الذين يتربصون بالإدارات والهياكل العمومية والمباشرين للعمل الفعلي على أساس 3 عقود مسترسلة وذلك بعد مزيد التثبت من المنتفعين المتواجدين بالإدارات العمومية.

❖ **مقترحات عامة :**

1. الإسراع بضبط التمشي الذي سيعتمد في البرنامج الخصوصي للتشغيل (المرافق المدرسي أو المساند للمرافق العمومية).
2. تفعيل اللجنة المكلفة بالعمل الهشّ وذلك لضمان النظرة الشاملة لتسوية البرامج والآليات والوضعيات الصعبة في سوق الشغل.
3. وضع قاعدة معطيات موحّدة وشاملة لمختلف المنتفعين ببرامج التشغيل سواء التي تشرف عليها وزارة التكوين المهني والتشغيل أو بقية الوزارات لضمان المتابعة الناجعة وتجنب ازدواجية الانتفاع.

وإثر هذا العرض افتتح السيد الوزير لدى رئيس الحكومة باب النقاش فكانت التدخلات على النحو التالي :

ذكر السيد نبيل عجرود رئيس الهيئة العامة للوظيفة العمومية، بتوصيات جلسة العمل الوزارية حول البرنامج الخصوصي للتشغيل بتاريخ 18 جانفي 2013، وخاصة فيما يتعلق باعتماد معيار سنة التخرج لانتقاء وترتيب المترشحين مع اختيار الأكبر سنا في صورة التساوي للابتداب.

وأوضح بأن البرنامج سالف الذكر كان موجها بالأساس لاستيعاب حاملي الشهادات العليا وخاصة في الاختصاصات صعبة الإدماج، ملاحظا أن فلسفة البرنامج ستتغير بتخصيص جزء من هذا البرنامج لتسوية المنتفعين ببرامج الصندوق الوطني للتشغيل.

وأكد بخصوص تسوية وضعية المنتفعين بالآلية 16، على ضرورة تبسيط المقاييس والمعايير لتسهيل وتسريع إنجاز عملية التسوية.

وأفاد السيد نوفل الجمالي، وزير التكوين المهني والتشغيل، بأن الإعتماد على معيار الأقدمية فقط بالنسبة لتسوية العاملين وفق الآلية 16 يكرس في جزء منه الممارسات السابقة التي كانت تقوم على المحسوبية بالإضافة إلى أن هذا المعيار سيخلق اختلالا كبيرا في مستوى التوزيع الجهوي، وهو ما من شأنه أن يؤدي إلى حصول تحركات احتجاجية وحملات تشكيك، مقترحا اعتماد معايير أخرى إلى جانب معيار الأقدمية كمعيار السن والحالة المدنية.

وأوضح بأنه سيتم اعتماد التمشي الذي تم توخيه لتسوية وضعية عملة الحضائر وذلك باللجوء إلى معايير التنمية الجهوية للتمييز الإيجابي بين الجهات.

أبدى السيد الحبيب حويج، مدير عام بوزارة المالية، تحفظه حول مقترح الترفيع في المنحة المسندة للمنضوين ضمن الآلية 16، من 120 دينارا إلى 200 دينارا باعتبار أن هذا الإجراء يمكن أن يثير حفيظة حاملي الشهادات العليا المنتفعين بآليات أخرى وذات تأجير مماثل.

وأوضح أنه بداية من سنة 2009 أصبحت موارد الصندوق الوطني للتشغيل لا تغطي مصاريفه كما أن عملية إصلاح القانون الاساسي للميزانية قد تؤدي إلى إلغاء الصندوق وإدراج نفقاته ضمن ميزانية وزارة التشغيل و الهياكل تحت إشرافها.

واقترح السيد ابراهيم بن علي مدير عام بوزارة الداخلية، اعتماد نفس التمشي الذي تم توخيه لتسوية وضعية عملة الحضائر فيما يخص تسوية وضعية المنتفعين بالآلية 16 .

وأكد السيد حبيب الكشو، مستشار لدى رئيس الحكومة مكلف بالشؤون الاجتماعية، أن إقرار معايير إضافية إلى جانب معيار الأقدمية سيثير احتجاجات من قبل المتضررين من هذا التغيير.

و أشار السيد الشاذلي العابد، كاتب الدولة لدى وزير المالية، الي أن ترسيم العاملين في إطار آليات الصندوق الوطني للتشغيل سيحيد بهذه الآليات عن الأهداف المرسومة لها والمتمثلة في ترسيخ ثقافة المبادرة و تحفيز الشباب للعمل في القطاع الخاص.

وأكد السيد محمد صالح الشطي، مدير عام مكلف بمأمورية بوزارة الشؤون الاجتماعية، على ضرورة اعتماد معيار الحالة الاجتماعية من بين المعايير المقترحة في أولوية التسوية، مشيرا الى أهمية التنسيق مع المصالح المختصة بوزارة الشؤون الاجتماعية في الغرض.

وتساءل حول مدى شمولية عملية التسوية للعاملين طبق الآلية 16 بمراكز التربية المختصة لجمعيات المعاقين وذلك بإعتبار أن هؤلاء سينتفعون بالإدماج وفق أحكام الاتفاقية القطاعية المشتركة بتاريخ 4 جانفي 2013.

واقترح السيد لمين الدغري، وزير التنمية والتعاون الدولي، اعتماد نفس التمشي الذي تم توخيه لتسوية وضعية عملة الحضائر، مؤكدا على ضرورة وضع مخطط زمني واضح والتنسيق مع مصالح رئاسة الحكومة لإضفاء المصداقية والشفافية الكاملة على عملية تحديد القائمات بالجهات.

وأبدى موافقته على مقترح الترفيع في المنحة المسندة للمواصلين ضمن الآلية 16 من 120 دينارا إلى 200 دينارا.

وتساءل السيد سليم بسباس، مستشار لدى رئيس الحكومة، حول كيفية اعتماد معيار الأقدمية وتحقيق توزيع عادل بين الجهات.

واقترح السيد رضا عبد الحفيظ، الكاتب العام للحكومة، اعتماد معيار الأقدمية كمعيار أساسي بنسبة 70%، و 30% توزع على المعايير الأخرى.

وأكد على ضرورة التنسيق مع مختلف الوزارات بخصوص تسوية المنتفعين ببرنامجي الآلية 20 والخدمة المدنية التطوعية وذلك لإقرار توزيع عادل بين الوزارات حسب حاجياتها.

اقترح السيد لطفي واردة، مكلف بمأمورية بديوان رئيس الحكومة، القيام بعملية محاكاة لتدارس مختلف الفرضيات واختيار الأنسب منها لتحقيق توزيع عادل بين الجهات.

وبعد مزيد التداول والنقاش، أوصت الجلسة بما يلي:

1. الشروع في تسوية وضعية المنتفعين ببرنامج الآلية 16 على خمس سنوات ليشمل كافة المنتفعين من حاملي شهادات التعليم العالي وعددهم 1486 منتفعا و4 آلاف منتفعا من بقية المستويات بالاعتماد على معايير الأقدمية كمعيار أساسي والسن والحالة المدنية كمعيارين ثانويين على أساس توزيع لحصص جهوية للتسوية تحدد حسب مؤشرات التنمية الجهوية والقيام بعملية محاكاة لتدارس مختلف الفرضيات المتعلقة بتطبيق هذه المعايير واختيار الأنسب لضمان التوزيع العادل بين الجهات.
2. الترفيع في المنحة المسندة للمواصلين ضمن الآلية 16 من 120 دينارا إلى 200 دينارا شهريا وهو ما يعادل كلفة 13 مليون دينارا سنويا تحمل على موارد الصندوق الوطني للتشغيل.
3. تخصيص جزء من البرنامج الخصوصي للانتداب في مجال المرافق المدرسي ومساند المرافق العمومية لتسوية جزء من المنتفعين ببرنامج الخدمة المدنية التطوعية من الذين يتربصون بالإدارات والهياكل العمومية والمباشرين للعمل الفعلي على أساس عقدين مسترسلين مع التنسيق المحكم مع مختلف الوزارات المعنية وخاصة منها وزارتي التربية والصحة العمومية لإقرار توزيع يلبي حاجيات الهياكل المعنية.

4. تخصيص جزء من البرنامج الخصوصي للانتداب في مجال المرافق المدرسي ومساند المرافق العمومية لتسوية المنتفعين بالألية 20 الذين يتربصون بالإدارات والهياكل العمومية والمباشرين للعمل الفعلي على أساس 3 عقود مسترسلة وذلك بعد مزيد التثبت من مباشرة المنتفعين فعليا بالإدارات العمومية مع التأكيد على ضرورة التنسيق بين مختلف الوزارات المعنية وخاصة منها وزارة التربية.
5. تكليف وزارة التكوين المهني و التشغيل بالتنسيق مع الهيئة العامة للوظيفة العمومية وبقية الوزارات المعنية بالإسراع بضبط التمشي النهائي الذي سيعتمد في البرنامج الخصوصي للتشغيل (المرافق المدرسي والمساند للمرافق العمومية).
6. وضع قاعدة معطيات موحّدة وشاملة لمختلف المنتفعين ببرامج التشغيل سواء التي تشرف عليها وزارة التكوين المهني والتشغيل أو بقية الوزارات لضمان المتابعة الناجعة وتجنب ازدواجية الانتفاع.
7. تأجيل النظر في موضوع برنامج تمويل إحداث مؤسّسات صغرى بالتّنسيق مع الجمعيّات الى جلسة عمل وزارية لاحقة.

وبذلك رفعت الجلسة.

الوزير لدى رئيس الحكومة
المكلف بشؤون البلديات